الأمم المتحدة

A/C.2/59/L.39/Rev.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
2 December 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٣٩ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، إسرائيل، ألمانيا، أنغولا، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بولندا، تايلند، تركيا، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سانت فنست وجزر غرينادين،، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سيراليون، شيلي، الصومال، الصين، غابون، غامبيا، غانا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، فرنسا، فنزويلا، (جمهورية – البوليفارية)، فنلندا، قبرص، الكاميرون، كرواتيا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، الكونغو، الكويت، كينيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن: مشروع قرار منقح

021204 021204 04-62957 (A)
0462957

تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في إعادة التأهيل إلى إثيوبيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٤/٥٨ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ عن تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى إثيوبيا،

وإذ تشير أيضا إلى مبادرات الأمين العام لتحسين الأمن الغذائي، بما في ذلك تعيين مبعوث خاص للأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي،

وإذ يساورها القلق إزاء الجفاف المتكرر الذي ما زال يؤثر على الملايين من جراء فقدان المحاصيل على نحو خطير في الأجزاء المعرّضة للجفاف من البلد وفي المناطق الرعوية التي لديها بنية تحتية ضعيفة وقدرات إنمائية منخفضة،

وإذ تضع في اعتبارها نداء عام ٢٠٠٥ المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة إثيوبيا لتقديم المساعدة الطارئة إلى إثيوبيا لتلبية الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية للأسر المعوزة، للحيلولة دون تفاقم الأزمة الإنسانية الحالية،

وإذ تلاحظ بقلق شديد الاحتياجات الإنسانية الكبيرة والمستمرة في مجالات مثل الصحة والمياه وسوء التغذية الحاد التي ما زالت موجودة في أجزاء من البلد،

وإذ تلاحظ بقلق شديد أيضا الحالة الإنسانية الوخيمة وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الطويلة الأجل،

وإذ تسلم بأن استمرار مشكلة انعدام الأمن الغذائي مرتبط بعدم إحراز تقدم كاف في تحقيق النمو الريفي وإبقائه عند المستويات المطلوبة لبناء أصول الأسر المعيشية والأصول المجتمعية اللازمة للتصدي لمختلف الصدمات التي تسبب الأزمات الغذائية،

وإذ تؤكد على ضرورة التصدي للأزمة مع مراعاة أهمية التحوُّل من الإغاثة إلى التنمية، ومع التسليم بالأسباب البنيوية الكامنة وراء الجفاف المتكرر في إثيوبيا،

وإذ تدرك أن المسؤولية الرئيسية عن تحسين الحالة الإنسانية وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق تنمية طويلة الأجل إنما تقع على عاتق حكومة إثيوبيا، مع مراعاة الدور الهام الذي يقوم به المجتمع الدولي،

وإذ تؤكد أهمية إنشاء نظام إنذار مبكر قوي لكلتا الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية من أجل التنبؤ على نحو أفضل بالكوارث والتصدي لها في أقرب وقت ممكن والتقليل من عواقبها،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[(١)]؛

٢ - **ترحب** بالجهود المنسقة والتعاونية التي تبذلها حكومة إثيوبيا ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمجتمع المانح والمنظمات غير الحكومية والكيانات الأخرى، لاستجابتها السريعة والسخية لنداء عام ٢٠٠٤ المشترك؛

٣ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يستجيب في الوقت المناسب لنداء عام ٢٠٠٥ المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة إثيوبيا لتقديم المساعدة الطارئة إلى إثيوبيا لتغطية الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية؛

٤ - **ترحب** بجهود حكومة إثيوبيا والمجتمع الدولي والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، لتعزيز الآليات القائمة للتصدي لمثل هذه الحالات الطارئة، وتقدر مساعيها لزيادة توافر الغذاء عن طريق شراء ما ينتج منه محليا، ولضمان وصول الأسر المعوزة إلى مرافق الغذاء والصحة والمياه، والصرف الصحي والحبوب والخدمات البيطرية، وتشجع حكومة إثيوبيا بشدة على مواصلة هذه الجهود؛

٥ - **تؤكد** على ضرورة معالجة الأسباب الأساسية لانعدام الأمن الغذائي، ومسائل الإنعاش، وحماية الأصول، والتنمية المستدامة للمناطق المتضررة، وترحب في هذا الصدد بالبرنامج الذي أعدّه تحالف الأمن الغذائي في إثيوبيا، وتشجع المجتمع الدولي على دعم هذا التحالف في تحقيق هدفه الأساسي المتمثل في كسر دائرة الاعتماد على المعونة الغذائية خلال فترة الثلاث إلى الخمس سنوات المقبلة، الأمر الذي من شأنه تمكين خمسة عشر مليونا من المستضعفين من العمل في الأنشطة الإنتاجية المستدامة؛

٦ - **ترحب** بخطة عمل مجموعة البلدان الثمانية بشأن إنهاء دوامة المجاعة في القرن الأفريقي، وتتطلع إلى تنفيذها بأكملها؛

٧ - **تشجع** حكومة إثيوبيا على مواصلة تعزيز جهودها لمعالجة الأسباب البنيوية الكامنة وراء تكرر تهديدات الجفاف في إطار برنامجها الشامل للتنمية الاقتصادية؛

٨ - **تهيب** بجميع شركاء التنمية العمل، بالتعاون مع حكومة إثيوبيا، على إدماج جهود الإغاثة في الإنعاش وحماية الأصول والتنمية الطويلة الأجل، بما في ذلك الخيارات الهيكلية والإنتاجية اللازمة لحفز النمو الريفي المعجّل، والتصدي للأسباب البنيوية الكامنة وراء الجفاف المتكرر في إثيوبيا وذلك على نحو يكون، في جملة أمور، متفقا مع ورقة

(١) A/59/293.

استراتيجية الحد من الفقر، إلى جانب الاستراتيجيات الرامية إلى منع وقوع مثل هذه الأزمات في المستقبل والتي تهدف إلى زيادة قدرة السكان على التكيف؛

٩ - **ترحب** بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام بتعيين مبعوث خاص للأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي، من أجل حشد الموارد لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي ولدعم التنمية المستدامة في المناطق المتضررة؛

١٠ - **تدعو** مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة إلى مواصلة جهوده المبذولة لتنسيق وتطوير استجابة استراتيجية للاحتياجات الإنسانية المتكررة في إثيوبيا والنظر في طرق تعزيز حشد المساعدة الغوثية الطارئة لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية في إثيوبيا؛

١١ - **تحيط علما** بالتقرير المتعلق بتقييم الاستجابة للحالة الطارئة في إثيوبيا في ٢٠٠٢-٢٠٠٣ الذي اشتركت في إعداده حكومة إثيوبيا مع شركاء المساعدة الإنسانية، وتحث حكومة إثيوبيا والمانحين وكل الجهات المعنية الأخرى على تنفيذ توصياته؛

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.